

المحاضرة الثالثة: معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 11 الترتيبات المشتركة

الهدف من المعيار:

يهدف هذا المعيار إلى وضع مبادئ للتقرير المالي من قبل المنشآت التي تمتلك حصة في الترتيبات التي تخضع لسيطرة مشتركة (ترتيبات مشتركة)، ولتحقيق هذا الهدف يتطلب على المنشآة أن تكون طرفا في ترتيب مشترك وأن تحدد نوع الترتيب المشتركة الذي تشارك فيه من خلال تقويم حقوقها والتزاماتها وأن تحاسب على تلك الحقوق والالتزامات وفقاً لنوع ذلك الترتيب المشترك.

تعريفات:

الترتيب المشتركة (JA):

- يلزم الطرفين باتفاق تعاقدي (لا يجب أن يكون كتابياً، بل يعتمد على مضمون المعاملات بين الطرفين).
- يمنح طرفين (أو أكثر) سيطرة مشتركة. (خالد جمال الجعارات، 2015، ص41).

السيطرة المشتركة:

تستند السيطرة المشتركة على نفس مبدأ التحكم المعتمد في المعيار IFRS 10 القوائم المالية الموحدة (أي القوة والتعرض للمتغير العوائد، والقدرة على استخدام القوة للتأثير على العوائد المتغيرة). يمكن أن يكون ذلك صريحاً أو ضمنياً:

- على سبيل المثال توجد سيطرة مشتركة إذا كان للطرفين حق التصويت بنسبة 50% ، وأغلبية 51% مطلوبة لاتخاذ القرارات بشأن الأنشطة ذات الصلة.
- على سبيل المثال لا توجد سيطرة مشتركة إذا، بعد النظر في جميع الاتفاقيات التعاقدية، الحد الأدنى المطلوب يمكن تحقيق غالبية حقوق التصويت من خلال أكثر من مجموعة من الأطراف التي تتفق معًا.

السيطرة الفعلية المشتركة:

- تستند السيطرة الفعلية على نفس مبدأ السيطرة الواقعية كما هو في المعيار 10 IFRS القوائم المالية الموحدة.
- إذا كان الطرفان ملزمين بالتعاقد بالتصويت معًا فيما يتعلق بالقرارات المتعلقة بالأنشطة ذات الصلة في تقييم سيطرة مشتركة بحكم الواقع، قد تنظر المؤسسة في حضور التصويت السابق، ولكن ليس نتائج التصويت السابقة؛ (أي ما إذا كانت الأحزاب الأخرى صوتت تاريخياً بنفس الطريقة التي صوت بها المؤسسة).

الحقوق الموضوعية والحماية:

يستند تقييم الحقوق الجوهرية والحماية على نفس مبادئ في المعيار **IFRS 10** القوائم المالية الموحدة:

- الحقوق الموضوعية (الحقوق التي يمكن ممارستها عملياً) تؤخذ في الاعتبار عند تقييم السلطة.
- حقوق الحماية (الحقوق المصممة لحماية مصالح صاحب التسجيل) لا تؤخذ في الاعتبار عند تقييم السلطة.

المستثمر مشترك:

الطرف المشارك في عملية مشتركة أو مشروع مشترك، ولكن ليس لديه سيطرة مشتركة على الترتيب المشترك وفقاً للشروط التعاقدية، سيتم تسميته كمستثمر مشترك، يقوم المستثمر المشترك بحساب حصته في العمليات المشتركة أو المشاريع المشتركة على النحو التالي:

- إذا كان المستثمر المشترك طرفاً في عملية مشتركة، فسوف يعترف بحصته النسبية في الأصول والخصوم والدخل والنفقات من تلك العملية المشتركة في بياناته المالية الخاصة.
- إذا كان المستثمر المشترك طرفاً في مشروع مشترك، فسيتم احتساب حصته في المشروع المشترك وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية **IFRS 9**.

هيكل الترتيبات المشتركة **JAs**:

- تصنف **JAs** غير المهيكلة من خلال مركبة منفصلة على أنها عملية مشتركة لما يكون للأطراف حقوق في الأصول والالتزامات فيما يتعلق بالالتزامات **JA**.
- تصنف **JAs** كمشروع مشترك عندما يحق للأطراف فقط صافي أصول **JA**.

الشكل القانوني⁽¹⁾:

قد يكون الشكل القانوني للمركبة المنفصلة ذا صلة في تحديد ما إذا كان للأطراف حقوق في الأصول والالتزامات للمطلوبات أو حقوق صافي الأصول **JA**. ومع ذلك، يجب النظر فيما إذا كانت أي شروط تعاقدية و / أو حقيقة وظروف أخرى تؤثر على حقوق الأطراف المنوحة من الشكل القانوني.

الشروط التعاقدية⁽²⁾:

عادة، تكون الحقوق والالتزامات المتفق عليها في الشروط التعاقدية متسقة، أو لا تتعارض مع تلك التي يمنحها الشكل القانوني.

ومع ذلك، يجب على الأطراف تقييم الشروط التعاقدية للتأكد من أنها في الواقع. من تلقاء نفسها، والضمانات المقدمة لأطراف ثالثة، والالتزامات لعدم السداد أو رأس المال الإضافي لا ينتج عن التزام بالمطلوبات وبالتالي التصنيف كعملية مشتركة.

حقائق وظروف أخرى⁽³⁾:

الحقائق والظروف الأخرى قد تكون مثل:

- منح الأطراف حقوقاً في جميع الفوائد الاقتصادية بشكل جوهري من الترتيبات المشتركة JA.
- جعل الترتيبات المشتركة JA تعتمد على الأطراف لتسوية التزاماتها بشكل مستمر.

على سبيل المثال JAs المصممة لبيع الناتج في المقام الأول إلى الأطراف إعطاء الأطراف إلى حد كبير جميع الفوائد الاقتصادية ، ويعني JA يعتمد على التدفقات النقدية من على الأطراف تسوية التزاماتها. لذلك يتم تصنيف JA كعملية مشتركة.

الاعتراف والقياس: أطراف المراقبة المشتركة

1- العمليات المشتركة:

فيما يخص القوائم المالية الموحدة / الفردية يعترف المستخدم المشترك فيما يتعلق بالفائدة في عملية مشتركة:

- أصولها، بما في ذلك حصتها في أي أصول محتفظ بها بشكل مشترك.
 - مطلوباتها، بما في ذلك حصتها من أي مطلوبات متکدة بشكل مشترك.
 - إيراداتها من بيع حصتها من الناتج عن العملية المشتركة.
 - مصروفاتها، بما في ذلك حصتها من أي مصروفات يتم تكبدها بشكل مشترك.
- يتم احتساب ما ورد أعلاه وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية IFRS المعمول بها.

2- مخاطر المشتركة:

القواعد المالية الموحدة / الفردية

تطبيق طريقة حقوق الملكية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 28 للاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة (ما لم يكن تعفى المنشأة من تطبيق طريقة حقوق الملكية).

بيانات مالية منفصلة

تعرف على الاهتمام إما:

- بتكالفة.

• كأصل مالي وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية أو معيار المحاسبة الدولي 39 الأدوات المالية: الاعتراف والقياس.

الاعتراف والقياس: الكيانات التي تشارك، ولكن ليس لديها تحكم مشترك ("أطراف التحكم غير المشتركة")

في بعض الحالات، قد يكون هناك أطراف أخرى مستثمرون في ترتيب مشترك ولكن ليس لديهم أنفسهم سيطرة مشتركة على الترتيب المشترك.

(أ) العمليات المشتركة:

الطرف المسيطر غير المشترك لديه حقوق والتزامات تعاقدية تجاه الأصول والخصوم والمصروفات والإيرادات.

حساب نصيتها التعاقدية من الموجودات والمطلوبات والمصروفات والإيرادات في

كليهما:

✓ القوائم المالية الموحدة / الفردية

✓ بيانات مالية منفصلة

(ب) المخاطر المشتركة:

مطابق للعمليات المشتركة حيث لا يوجد لدى الطرف المسيطر غير المشترك الحقوق والالتزامات التعاقدية للأصول والخصوم والنفقات والإيرادات (أي التقييم للتأثير الكبير، ثم تفسر ذلك).

ج) متطلبات الانتقال:

ينطبق المبدأ العام للتطبيق بأثر رجعي على تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 11

IFRS

ومع ذلك، يحتوي الملحق ج من المعيار الدولي للتقارير المالية **IFRS 11** على عدد من متطلبات الانتقال المبسطة والمساعدة من بعض الإفصاحات المطلوبة عادة مع التطبيق بأثر رجعي، بما في ذلك:

✓ التطبيق بأثر رجعي من بداية الفترة السابقة مباشرة (أي ليس أقرب فترة عرضت).

✓ الإفصاح عن أثر التغيير في السياسة المحاسبية (المعيار المحاسبة الدولي **IAS 8** السياسات والتغيرات المحاسبية) في التقديرات والأخطاء المحاسبية الفقرة 28 (و) فقط لفترة السابقة مباشرة (أي ليست الفترة الحالية أو أي فترة سابقة أخرى معروضة).